Journal Of the Iraqia University (71-1) February (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

منهجيةُ التصحيح اللغويّ بين الصحة والفصاحة (كتب تصحيح المخاطبات الرسميةً أنموذجا)

أ.م.د. أنورشناوي ذياب

جامعة النهرين /كلية الحقوق

Methodology of linguistic correction between health and eloquence

Anwer Shanawi Theyab

anwar@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

يخوض البحث في ميدان التصحيح اللغوي، لاحظ هذا التباين في المنهجية المعتمدة بين المصححين، واختلاف أحكامهم التي يطلقونها، ما يؤثر سلبا في المتلقي–الموظف–، ولذلك اختار عنوان البحث لعرض نماذج مختارة من الأحكام التصحيحية التي وجهها المصححون لفئة الموظفين لأسباب عديدة، تم بيانها في متن البحث. ولتحقيق غاية البحث قسمتُهُ على مبحثين، تضمّن المبحث الأول أهمية التصحيح للغة المخاطبات، وأسبابها، وأنواعها، والمعوقات التي يجب معالجتها، والتعريف بالكتب محل البحث، والمبحث الثاني حوى نماذج مختارة بيّنّا فيها اختلاف المصححين، محاولا إعطاء رؤية البحث في التعامل مع الأخطاء رفضا وقبولا.

الكلمات المفتاحية: التصحيح اللغوي/المخاطبات/الفصاحة/القياس/المذكرات

abstract

The research delves into the field of linguistic correction, observing the variance in methodologies adopted by proofreaders and the differing judgments they render. This disparity negatively impacts the recipient particularly employees prompting the choice of the research title to present selected examples of corrective judgments directed at employees for various reasons explained within the stu To achieve the research objective, I divided it into two sections. The first section addresses the importance of linguistic correction in official correspondences, its causes, types, the obstacles that need to be addressed, and an introduction to the books under study. The second section includes selected examples illustrating the differences among proofreaders, with an attempt to provide the study's perspective on dealing with errors, whether in rejection or acceptance.

Keyword : Linguistic correction/Correspondences/Eloquence/Analogy/ Memorandums

المبحث الأول

لا يخفى على أحدٍ الجهود التي يبذلها المصححون اللغويون في سبيل تنقية اللغة المتداولة مما يشوبها من الأخطاء اللغوية وعلى مستويات اللغة كافة (الصوتية والصرفية والنحوية الدلالية)، فكل تلكم الجهود التي لم تتوقف منذ مئات السنين تُزاد إلى رصيد جهود علماء العربية في خدمة لغة القرآن الكريم.ولم يكتفِ هؤلاء المصححون والمهتمون بالشأن اللغوي في التصدي للأخطاء اللغوية، بل انبرى قسمٌ منهم في العصر الحديث للتصدي لشيوع الأخطاء اللغوية في الكتب الرسمية والمخاطبات، وقد امتد نشاطهم لمحاولة تنظيم شكل الكتاب، بدءا من شعار الكتاب والجهة المرسِلة مرورا بعنوان الكتاب والتحية انتهاءً باسم طابع الكتاب، فصار جهد المتصدي للأخطاء في الكتاب الرسمي ينقسم على قسمين:

القسم الأول: أخطاء لغوية

القسم الثاني: أخطاء شكلية

والبحث وهو يخوض في ميدان التصحيح اللغوي، لاحظ هذا التباين في المنهجية المعتمدة بين المصححين، واختلاف أحكامهم التي يطلقونها، ما يؤثر سلبا في المتلقي–الموظف–، ولذلك اختار البحث لعرض نماذج مختارة من الأحكام التصحيحية التي وجهها المصححون لفئة الموظفين لأسباب عديدة، وهي:

١–اهتمام المجمع العلمي العراقي بهذا الجانب لتحقيق رؤية مستقبلية تعالج سلامة الخطابات الرسمية.

٢-أهمية هذا النوع من الخطابات والكتب الرسمية؛ لأنها تتعلق بقضايا مهمة تهم أفراد المجتمع.

٣-أثر انتشار الأخطاء في هذا النوع من الكتب يساعد في انتشار الأخطاء في اللغة المتداولة.

٤-ضبط هذه اللغة وتنقيتها من الأخطاء يساعد على رفع مستوى اللغة المستعملة في كلامنا اليومي؛ نظرا لاستعمال ملايين الموظفين لها يوميا، وهؤلاء يؤثرون بطريقة مباشرة في محيطهم الأسريّ والاجتماعيّ.

٥-مبالغة بعض ممن تصدَّوا لتصحيح لغة هذه الفئة في أحكامهم، وعدم فهم الواقع العملي واللغوي بتفصيلاته كافة.

٦-فرض المصححين على الموظفين استعمال اللغة الفصحى، وفي بعض الأحيان إلزامهم بما جاء في القرآن الكريم حصرا، ولا يخفى على أحدٍ ما لهذا المنهج من تضييق على الموظفين مع مراعاة الظروف الموضوعية في دوائرهم، فضلا عن تقييد اللغة من الإفادة من إمكاناتها الأخرى.

وحال من تصدوا لتصحيح لغة الموظفين كما قلنا كحال سابقيهم من حيث ينقل بعضهم عن بعض، وبأشكال متعددة نذكر منها:

١-النقل الحرفي مع عدم الإشارة للمصدر المنقول منه، وهذه صفة غالبة في معظم المعالجات.

٢-التكرار لعلة التصحيح بلا تدقيق أو تمحيص.

٣-النقل عن السابقين مع التلاعب ببعض الكلمات وتغيير الأسلوب، وإضافة بعض التوضيحات.

٤-الإشارة إلى المصدر المنقول عنه في أحيان قليلة

٥-التخبط في إصدار الحكم التصحيحي، إذ نجده يخطئه في صفحة، وبعد عدة صفحات يذكره من ضمن الالفاظ المجازة

٦-عدم تطبيق ما يقرره من أحكام في كلامه، فنراه مثلا يخطئ تعدية الفعل احتاج بنفسه في جداول الخطأ والصواب، ثم يعديه في كلامه ويقول: نحتاجه.

٧-عدم تخصص بعض ممن كتبوا في اللغة، إذ يجب أن تكون عدة المصحح اللغوية كافية لتحميه حين إصدار الحكم، فليس كلّ لغويّ قادرا على إطلاق الأحكام، فضلا عن غيره ممن هم ليسوا من أهل الاختصاص.وهؤلاء المتصدّون ليسوا بدعا عن غيرهم من المصححين اللغويين السابقين من حيث انقسامهم في توجيه الأخطاء، واختلاف منهجيتهم في التصدي لهذه اللفظة أو تلك، تبعا لما يملكه من معرفة لغوية وثقافة منهجية يوظّفها في معالجة كلّ لفظةٍ أو عبارةٍ أو أسلوبٍ، وهذا الاختلاف في الخلفية الثقافية أنتج اختلافا في الأحكام، إذ انزلقت أحكامهم فيما انزلق فيه السابقون من تشتت الآراء واختلاف الأقوال وتعدد المذاهب، فما يصوّبه هذا يخطئه ذاك، وما يخطئه هذا يصححه ذاك، سواء أكان من أخطاء لغوية أو شكلية.وهنا تمكن أهمية بحثنا هذا من حيث إلقاء الضوء على هذا الاختلاف محاولين إيجاد مرجعية لغوية تساعد في التقليل من هذا التشتت، وسدّ الفجوات التي حصلت والتي ستحصل مستقبلا، فالإشكالية التي يريد البحث أن يضع لها حلا مقترحا هي توحيد المنهجية التي يتعامل معها المتصدي للأخطاء في الكتب الرسمية والمخاطبات، وذلك عبر إيجاد معايير لغوية لها سندٌ تراثيٌّ لغويٌّ سواء أكان سماعيا أو قياسيا متوافقا مع نواميس اللغة العربية، موظفين في ذلك كل الإمكانات التي انمازت بها اللغة العربية سواء أ كانت قواعد قياسية أو دلالية.فاختار البحث موضوع محدد لاحظناه عبر معالجات المصححين لهذه الكتب الرسمية والمخاطبات، ألا وهو عدم إجازة الصحيح بحجة وجود الفصيح، واللغة إذ تواجه تحديا كبيرا عبر ما يشهده العصر الحديث من تطور معرفيّ وثقافيّ وتكنولوجيّ غير متوقف، يجب علينا التعامل مع هذا التحدي بعقلانية واقعية مراعين بذلك مستويات الفئة المستهدَفة الذين تختلف ثقافتهم اللغوية، وتتفاوت بحسب تخصصاتهم ووظائفهم، فقد يكون منشئ الكتاب الرسمي مهندسا أو محاميا أو طبيبا وغيرها من التخصصات التي تفرض علينا العقلانية اللغوية الواقعية تقديم بدائل تتصف بالصحة اللغوية وليس إلزاما أن تكون فصحى أو مجارية للغة القرآن الكريم، مع مراعاة الظروف التي يعيشها الموظف(طابع الكتاب) من ضغط العمل، أو عدم التفاهم مع مسؤوله، ويمكننا تحديد هذه المعوقات بالآتي:

١-قلة المعرفة اللغوية لطابع الكتاب-الموظف-.

٢-متابعة طابع الكتاب-الموظف- لما جرى عليه الذي قبله (صاحب الخبرة).

٣-عدم توقيع المسؤول لكتابٍ خلافا ما جرى عليه سياق العمل.

٤-يبقى الكتاب الرسمي حاملا قيمته القانونية المعنوية وإن امتلأ بالأخطاء (اللغوية أو الشكلية).

٥-عدم تحمل المسؤولية تجاه لغة القرآن.

٦-الأهم لدى قسم كبير من المستهدَفين عدم تحمل المساءلة وتبعات التأخير في الكتاب إذا بقى مصرا على تصحيح الخطأ.

٧-عدم المعرفة القانونية بتبعات المخالفات اللغوية التي قد تصل إلى توجيه عقوبات كما هو منصوص عليه في المادة الحادية عشرة من قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية.

ويمكننا التعريف بالكتب المختارة اختصارا على النحو الآتي:**الكتاب الأول:** (عبارات وأخطاء لغوية شائعة في المكاتبات الرسمية ٤٤٠ خطأ شائعا) إعداد وتنفيذ فليح سوادي المفتش العام في هيئة دعاوى الملكية، من مواليد ١٩٥٣ متخصص في علم الهندسة الوصفية والقوالب، يقع الكتاب في٨٧ صفحة من القطع الصغيرة، الطبعة الأولى سنة ٢٠١٤، تضمن جداول منقولة في الأخطاء اللغوية، وقواعد لغوية تحت عنوان (استفادات لغوية عامة)، وختم الكتاب بعرض نماذج للخطابات والاستبانات.**الكتاب الثاني:**(المرشد في المخاطبات الإدارية والوظيفية) للدكتور سالم محمد عبود/جامعة بغداد، كانت الطبعة الأولى له عام ٢٠١٥، واعتمدتُ الطبعة الخامسة منه سنة ٢٠٢٣ في بحثنا، والكتاب من أكبر الكتب المختارة في بحثنا، وأكثرها تميزا من حيث شمولها والموضوعات المتناولة، وهو من القطع الكبيرة بعدد صفحات بلغت أكثر من ٣٠٠ صفحة مع الملاحق، تضمن الكتاب تفصيلات كثيرة متعددة، مكونا من ثلاثة عشر فصلا، بدءا من ماهية الاتصال، مرورا بمكونات الخطاب الإداري انتهاء بالمراسلات الإدارية باستخدام البريد الإلكتروني، مع تذييله بملاحق لنماذج من الكتب الرسمية.**الكتاب الثالث:**(تصويب العبارات اللغوية الشائعة) وهو كراس مختصر أصدره مكتب الأمين العام لمجلس الوزراء /شعبة العناية بشؤون اللغة العربية، سنة ٢٠٢٢نص على أنه يحوي على جملة من التنبيهات والتصحيحات التي يحتاج اليها الموظفون التي جُمعت عبر عملية تتبع واستقراء الكتب الصادرة عن دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء كافة، وتضمن الكراس جداول جاهزة في الحقل الأول الخطأ الشائع وإلى جانبه الصواب، والحقل الثالث لبيان علة التصحيح، وحوى على ١٨٠ مفردة واستعمالا وتعبيرا.**الكتاب الرابع:**(السلامة اللغوية للموظفين والاقسام غير الاختصاص) للدكتور علاء حسن مشكور، وهي عبارة عن مجموعة محاضرات ألقاها على طلبته في قسم اللغة العربية،/كلية الآداب/جامعة الإمام الصادق، من الحجم الكبير متضمنا ١٣١ صفحة، موقعا عليها بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٠، موزعةً على علامات الترقيم وبعض قواعد العربية النحوية ذاكرا جداول للأخطاء الشائعة تتضمن الخطأ والصواب وتعليل الخطأ، خاتما كتابه بتمرينات تطبيقية.**الكتاب الخامس:** (إضاءات لغوية في المخاطبات الإدارية) للأستاذ صفاء صابر مجيد البياتي، صدرت طبعته الأولى سنة ٢٠٢٣ من المجمع العلمي العراقي، وتضمن ١٦٣ صفحة، عرض مادة بطريقة عنوان وتحته شرحه وبيان تطبيقاته محاولا بيان علة كل حكم، وجلب الأدلة التي تؤيد رأيه، سواء بالنصوص الفصيحة تارةً، أو استنادا إلى القواعد القياسية تارةً أخرى، مضمنا بعض القواعد الإملائية التي يحتاج إليها الموظف.**الكتاب السادس:** (معين الموظف في كيفية إعداد المراسلات وتلافي الأخطاء الشائعة في كتابة الكتب الرسمية)، للأستاذ الحقوقي رائد سليم الحسينيّ، صدرت طبعته الأولى عام ٢٠٢٣، من القطع الكبيرة، حاويا ١٣٨صفحة، توزعت على ثلاثة فصول مع مباحثها، مبتدئا بتعريف المراسلات وكيفية إعدادها، وأهمية علامات الترقيم مرورا بأبرز الأخطاء الشائعة خاتما ببعض المعلومات النحوية التي رآها مناسبة للموظف، مذيلا كتابه بنماذج من الكتب الرسمية.وسنعرض عبر أمثلتنا والنماذج التي اختارها البحث هذا الاختلاف المنهجيّ في الكتب التي من المفترض أن تجد حلا، وتفك عقدةً، وتزيل غموضا.

المبحث الثاني تعميم وإعمام

خطّأ الأستاذ فليح والدكتور علاء والأستاذ رائد استعمال المصدر **تعميم**؛ لأنها تعني لبس العمة والصواب هو إعمام من الفعل الرباعي المزيد **أعمَّ**[1]، في حين ذهب الأستاذ صفاء بأنَّ الصواب هو **(التعميم)**؛لأنه يدل على الشمول من حيث الشمول والتأثر، فحين نقول: تعميم الكتاب نقصد أن يكون للكتاب نشر أوسع وتأثير أكبر، فضلا عن عدم ورود اشتقاق إفعال من (ع م م) ،فالإصرار على استعمال (إعمام) عدّه تجاوزا للأصول اللغوية.[2]وحين مراجعتنا ما توافر لدينا من معجمات في شأن الفعل الثلاثي **(عَمّ)** فيما يخص معنى الشمول والعموم وهو محل معالجتنا تبين الآتي:

١-الفعل **(عَمَّ)** فعلٌ ثلاثيّ متعد بنفسه نقول: عمَّ الخيرُ الناسَ، وقد أجاز تعديته بحرف الجر (في) كما في قولنا: عمَّ الخيرُ في القرية الدكتور أحمد مختار عمر على تضمين الفعل **(عَمَّ)** معنى الفعل كَثُرَ أو شاعَ [3]، وقد يجيء لازما، يقول الجوهري: **عَمَّ** الشيءُ يَعُمُّ عُمُوما: شَمِلَ الجماعةَ [4].

٢-لا يوجد استعمال **(عمَّمَ)** بمعنى نشر الخبر كما في الاستعمال المعاصر، بل يقال: عمَّمناك أمرنا: ألزمناكَ، والمُعَمَّمُ: السيد الذي يُقلده القومُ أُمورَهم ويَلجأ إليه العوامُ، وعَمَّمَ اللبنَ: أرغى، كأنَّ رَغوتَه شُبِّهت بالعِمامة، وعمَّمَ فلاناً: ألبسه العِمامةَ.

٣-مجيء الوصف **(أعمُّ)** في بعض الشواهد بمعنى (الغليظ التام) كما في بيت المسَيَّب بن عَلَس يصف ناقة[5]:

ولها إذا لَحِقَتْ ثَمائِلُها جَوْزٌ أَعَمَّ ومِشْفَرٌ خَفِقُ

وكذلك مجيء الفعل **(أَعَمَّ)** المزيد بهمزة بمعنى **(عَمَّ)** الثلاثي يقال: **أَعمَّ** الرجلُ: كرُمت أعمامه وكثروا، **وأَعَمَّ**: عمَّ الناسَ بخيره ومعروفه.

فالملاحظ مما سبق أن لا سَبْق لكلمةٍ على أخرى من حيث السند السماعي فكلاهما يستند الى القياس في إجازتنا للاستعمال المعاصر، وشيوع كلا المصدرين في الخطابات الرسمية واضحٌ جليٌّ، وحين نرجع إلى القواعد القياسية نجد فيهما إجازة لاستعمال التضعيف والهمزة، ولنا فيما عالجه مجمع اللغة العربية القاهري في بعض الكلمات نماذج حيَّة يمكننا القياس عليها، كما في الأفعال (أوقف،وأقفل،وأغلق،وأرصد،وأعاق،وأرعب،وأربك،وأشهر ،وأضرَّ ،وأثّثَ،وصوَّب، وجمَّد،)وغيرها من عشرات الكلمات التي وضع لها ضوابط للإجازة على القواعد القياسية بما يتوافق مع نواميس العربية في الإفادة من ظاهرة الاشتقاق في العربية، إذ أقرَّ مجمع اللغة المصري بجواز التضعيف للتكثير والمبالغة[6]، وفي الدورة الحادية عشرة أصدر قراره الآتي((لما كان نقل المجرد الثلاثي على صيغة فعَّل يفيد معنى التعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم. يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة ليؤدي الفعل أحد هذه المعاني عندما تدعو الحاجة إلى تأديته، وإنْ لم يُنص على هذه الصيغة على ألا يقرّ المجمع نهائيا مثل هذه الكلمات إلا بعد تمحيصها))[7]فصيغة التضعيف **عمَّم** ومصدره **التعميم** جارٍ على وفق قواعد العربية القياسية، فضلا عن حاجتنا لها في الاستعمال المتداول، وشيوعها على ألسنة الكُتاب وأسلات أقلام الباحثين، وأصابع الطابعين، وهذا ينطبق على الفعل المزيد بهمزة **أعمّ** ومصدره **إعمام** فهو لا يقل شيوعا ولا ذيوعا ولا اشتهارا من سابقه، فالهمزة يمكن أن تجيء لتقوية المعنى وإفادة التأكيد، وهو قرار مجمع اللغة المصري في جواز مجيء (أَفعَلَه) بمعنى (فَعَلَه) على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى، فضلا عن أنَّ العدول لصيغة المزيد فيها إسراع إلى إفادة التعدية ومن قياسية مصادرها وسهولة ويُسر ضبط ماضيها ومضارعها[8]إنَّ الحاجة والشيوع لا تكون معيارا أساسيا لإجازة أيّ استعمال، ويجب ألا تمثل لنا هاجسا للتساهل والسير وراء الأخطاء لتسويغ استعمالها، لكن لا مانع من أن تكون عاملا ثانويا مساندا للإجازة، فضلا عن أننا إذا منحنا الموظف (طابع الكتاب) أو مستعمل اللغة أكثر من خيار فهذا يعني أننا نسلحه بعُدَّة جيدة، ومخزون لغوي متعدد، يستعمل أيّها شاء بلا حرج، ويمنح المستعمل ثقة أكبر بإمكانات لغته في تحدي الظروف الضاغطة ومواجهة التسارع في تطور العلوم والمعارف.ولما تقدم لا نرى مانعا من استعمال المصدرين **(إعمام، و تعميم)** مصدرين دالين على الشمول والتوسع، ونفيد من الشيوع والانتشار في الاستعمال الصحيح اللغوي، ولاسيما أننا ضامنين أنَّ أمن اللبس متحققٌ في كلا الاستعمالين، وغير صحيح ولا من العقلانية اللغوية جلب نظائر غير مستعمله وفرضها لتكون عائقا قبالة إجازة إعمام، بحجة مجيء إكرام بمعنى تكريم، أو إهمام من (هـ م م)[9]، فالذوق اللغوي لا يبيح اطلاق قاعدة مطلقة لجواز إضافة الهمزة لكلّ فعل، ولهذا كان المجمع المصري مصيبا حينما يذيل بعض قراراته بقيد عدم الإجازة للكلمات المطلقة إلّا بعد تمحيصها ومناقشتها، إذ إنَّ مسألة قياسية إضافة الهمزة لم تخفَ عن الأقدمين، فقد نقل الشريف الرضي عدم موافقته رأي الأخفش في قياسية أظنَّ وأحسب وغيرهما من الكلمات، وحصره على السماع حَسْب[10]، وهذا يعطينا تصورا عن أنَّها مسألة خلافية تخضع لضوابط وشروط مختلفة بحسب رؤية ومذهب كلّ لغوي، ونحن في ظلّ التسارع والتحدي العالمي في عصرنا هذا، يجب أن نستثمر كلّ الإمكانات التي توفرها اللغة في سبيل معالجة الألفاظ والأساليب، فالبقاء على قاعدة (لا يجوز إعمال القياس فيما سبيله السماع) لا نراها اليوم تلبي حاجاتنا اللغوية ألبتَّة. ولذلك إنَّ عدم مجيء المصدر **(إعمام)** مدونا في متن المعجمات لا يعد دليلا على منعه لما تقدم، فضلا عن أنَّ أحدا لم يقل بأنَّ المعجمات قد حوت كلام العرب كله.أما فيما ذهب اليه الأستاذ الباحث صفاء من أنَّ من أدلة صحة استعمال **تعميم** هو أنه يقال: يُعَمَّم أي يُشتق من التعميم حين يطلب من جهةٍ ما تعميم كتاب، ولا يقال يُعَمّ من الإعمام فتثبت صحة التعميم دون الإعمام[11]، فهذا قول مردود، فكيف ونحن نخطئ الاستعمال الشائع لدى الطابعين وفي الوقت نفسه نركن إليهم لإثبات صحته، فنحن الذين نقول يُعَمَّم وليس الفصحاء، وإذا كان الركون للتداول فلم لا نركن اليه لإجازة (إعمام) المتداولة المشهورة؟ إذ إنّ استعمال المصدر وانتشاره وذيوعه وحده لا يلغي صحته، فكثير من الاستعمالات تبقى عقودا لا نستعمل اشتقاقاتها[12]وبعد كل ما تقدم لا نرى حرجا من استعمال المصدرين بالمعنى نفسه، وإن استعمال **(إعمام)**لا يعد خروجا عن الأصول اللغوية، أما فيما يخص إقحام كلمة **(تعميم)** التي أشار اليها الباحث صفاء في أنَّها مقحمة ولا حاجة لنا بها كما في قولنا: إشارة إلى تعميم شركة النفط الوطنية العراقية، ورأى أنَّ الأفضل: إشارة إلى كتاب شركة النفط الوطنية العراقية، من دون النص على صفة الكتاب، فلا أرى مانعا من استعمالها، بل إنَّ ذكر صفة الكتاب (تعميم) أبلغ، ووقعها في النفس أشد، ولذلك في بعض كتب الدوائر يعنونون كتبهم ب**(إعمام)** لشد انتباه القارئ، ولفت نظر المتلقي لأهمية الكتاب، فضلا عن وجود نوعين من الكتب، الأولى داخلية تخص الأقسام كما في أقسام الوزارة نفسها، والثانية تخص كل الدوائر المرتبطة بها في مختلف أنحاء العراق، فنحتاج إلى استعمال **(تعميم)** للدلالة على شموله لكل التشكيلات والأقسام والفروع.

٢-تأنيث الصفة الدالة على انثىوهذه من المسائل التي لم تزل مثار نقاشٍ وتجاذبٍ بين المصححين مع أنَّها دخلت في حيز المجامع العلمية، وأعطت رأيها فيها مفصلا ببحوث مفصلة وقرارات متعددة.فقد خطأ الأستاذ فليح سوادي قولنا: وزيرة الدولة السيدة... [13]، وخطأ الدكتور علاء حسن استعمال فلانة عضوةٌ في هيئة التدريس[14]،في حين ذهب الأستاذ رائد رعد إلى تخطئة فلانة عضو، ورأى الصواب أن يقال : فلانة عضوة[15]، أما الأستاذ صفاء فقد فضّل المطابقة؛ لأنَّ القول بالتذكير يؤدي إلى مخالفة قاعدة المطابقة[16].لقد ناقش مجمع اللغة العربية المصري مطولا إضافة التاء الى المناصب، وذلك في دورة المجمع الثلاثين عام ١٩٦٤،وقدم أعضاؤه حينها البحوث والمداخلات وأصدر على إثرها قرارا بإجازة إضافة التاء، ثم ما لبث أن اعترض مؤتمر المجمع على الإجازة، وكان من ضمن المعترضين الأستاذ عباس حسن، ذاهبا إلى أنَّ ذلك سيؤدي الى هدم قواعد النحو[17]، وكان ممن طالب بالإجازة عضو المجمع الدكتور محمد شوقي أمين[18]، وأكد المجمع وجوب التأنيث في دورته الرابعة والثلاثين، لكن في دورة المجمع الرابعة والأربعين عام ١٩٧٨ حول الإجازة إلى (وجوب إضافة التا) قاطعا بالاختلاف الحاصل بين السادة أعضاء المؤتمر، وكان ممن شارك في إصدار القرار من حيث تقديم البحوث أو التعليق أو الاعتراض أو كتابة التعقيبات أو التقريرات (الدكتور إبراهيم انيس، الأستاذ أمين الخولي، الأستاذ عباس حسن، الأستاذ عطية الصوالحي، الأستاذ محمد شوقي أمين، الدكتور عبد الكريم خليفة الأردني، والأستاذ محمد علي النجار).واعتقد أنَّ الامر الحاسم الذي يجب نواجهه في حسم القضية للتأنيث هي ما جاء عن علماء العربية السابقين وما نقلوه، ماذا نفعل به؟ وأين نضعه؟ ومن هذا المجيء قول الفرّاء من ضرورة التذكير؛ لأنَّ الوصف في هذا يكون في الرجال دون النساء أكثر ما يكون، فلما احتاجوا اليه في النساء أجروه على الأكثر في موضعيه، وهو في النساء قليل، وليس خطأ أن تقول: وصية ووكيلة، إذا أفردتها وأوردتها بذلك الوصف[19]، ومنه ما نقله الفيومي عن ابن السكيت تعقيبا على قوله تعالى((إنها لإحدى الكُبَر *نذيراً للبشر))[المدثر:٣٥-٣٦] قائلا: فذكّر نذيرا وهو لإحدى، وليس بخطأ أن تقول: وصية ووكيلة للتأنيث؛ لأنَّها صفة المرأة إذا كان لها فيه حظّ، وعلى هذه لا يمتنع أن يقال: امرأةٌ إمامةٌ؛ لأنَّ في الإمام معنى الصفة[20].فنلحظ أننا قبالة رأي مسموع ثابت متداول عند العرب، واتباعهم ظاهرة أصيلة من ظواهر العربية وهي (التغليب)، حتى وصل الأمر بهم إلى توظيفها لتفسير النص القرآني، فما نحن صانعون مع هذا التواتر المسموع؟ وهل سنفتح بابا لا يوصد قبالة عشرات الألفاظ والأساليب المسموعة عن العرب؟ وفي الوقت نفسه ماذا نصنع مع التطور الهائل الذي لا يتوقف الذي ما فتئ يقذف عشرات الاستعمالات يوميا في الساحة اللغوية؟ وكيف لنا أن نجعل اللغة تتوافق مع التطور الثقافي والمعرفي الذي رفع من مكانة المرأة في العصر الحديث؟ كل هذه الأسئلة يجب أن نواجهها بشجاعة.والذي يراه البحث أن يترك الأمر للمنشئ الحرية في إضافة التاء من عدمها بشرط (أمن اللبس)، حتى نضمن عدم مخالفة المسموع الصريح، وفي الوقت نفسه نراعي الحاجة للتمييز، فلكل عصر متطلباته، وقد أشار الى مراعاة التداول الفراء وابن السكيت حينما أشاروا بعبارات نحو **(فلما احتاجوا اليه في النساء، ولأنه يكثر في الرجال ويقل في النساء، وهو في النساء قليل، يكون في الرجال أكثر مما يكون في النساء)**.فلو قلنا: المستشار الإعلامي للسيد رئيس مجلس الوزراء الأستاذة رغد ناجي محمد، فالسياق هنا هو الفيصل في أمن اللبس؛ لأنَّ قصد المنشئ هو المنصب، ولا مانع من قولنا: المستشارة الإعلامية للسيد رئيس مجلس الوزراء الأستاذة رغد ناجي محمد. وحين نقول: معاون العميد للشؤون الإدارية رجاء سعيد أحمد، المعنى واضح جليّ، وهو هو حين نقول: معاونة العميد للشؤون الإدارية رجاء سعيد أحمد، لكننا يجب أن نضع ضابطا لهذه الإجازة، وذلك عبر شرطين:

الشرط الأول: أمن اللبس

الشرط الثاني: توحيده في السياق نفسه-وهو ما أشار إليه الأستاذ صفاء- فلا يجوز أن يُكتب الأستاذة المساعد الدكتور سمر عمر حمادي، بل يجب التوحيد من حيث التأنيث والتذكير في السياق عينه، فإما أن نقول: الأستاذة المساعدة الدكتورة سمر عمر حمادي، أو الأستاذ المساعد الدكتور سمر عمر حمادي.أما إذا كان الاسم من الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء فهنا يجب التأنيث وجوبا، كقولنا: السيدة صباح خضير رعد رئيسة قسم القانون العام المحترمة، فهنا وجب علينا التأنيث؛ لأنها مؤنث، وفي حال التذكير سيحصل لبسٌ في الخطاب، ونحو قولنا: السيد النائب نور خليل مجيد، إذا كان المقصود رجلا، أما إذا كانت أنثى فيجب أن نقول: السيدة النائبة نور خليل مجيد، وبهذا التخريج العقلاني نضمن مراعاة المسموع عن العرب، ولا نخالفه والسير على إثره؛ لأنَّ التطور في الحياة الاجتماعية غير ثابت فربما في قابل السنوات تحدث أشياء غير متوقعة وتتخلى المرأة عن هذه الوظائف، وفي الوقت نفسه منحنا لقوة الاستعمال والحاجة ومراعاة التطور الاجتماعي والثقافي وضمان حقّ المرأة الأهمية في التأثير في الاستعمال المتداول.أما فيما يخص المطابقة بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه فهو على إرادة معنى التذكير وهو المنصب.

٣- **منتسب**خطأ الأستاذ فليح سوادي استعمال كلمة (منتسب) لمن التحق بوظيفة، ورأى الصواب استعمال (منسوب) معللا قوله بأنَّ كلمة: ((منتسب هو من لحق نفسه بأبيه بينما المنسوب يكون بالأصالة))[21]، وتبعه في ذلك الأستاذ رائد رعد وإنْ لم يعلل[22].إنَّ حرمان هذا الاستعمال الشائع من التداول فيه إجحاف كبير، ولو أنعمنا النظر مليا في متن المعجمات لوجدنا ما يبيح لنا استعمال **(انتسب)** فيما يشيع في الكتب الرسمية والمذكرات، فالفعل انتسب لم يرد بالمعنى الذي تبناه المانعون، بل ورد ما يقارب المعنى المعاصر، يقول الزمخشري : ومن المجاز وجلستُ إليه فنسبني فانتسبت له[23].ويقول ابن منظور:((وفي الخبر: أَنَّها نَسَبَتْنا، فانتسبنا لها، رواه ابن الأعرابي))[24]،فقول ابن الأعرابي الذي رواه واضح الدلالة فهو لا يعني ذكر آبائه وأجداده، أو لحق بهم، بل إنَّ قبيلة أو جماعة نسبتنا إليها أي عددتنا منها، فقبلنا هذا الانتماء واستجبنا له، فهذا القول يعكس الدعوة والقبول على سبيل الاعتراف المتبادل بين الطرفين، وهذا إن كان يُفهم في العلاقات الاجتماعية لا ضير من نقل دلالته إلى علاقة الموظف الجديد بدائرته، فالموظف يعلم بدعوة الدائرة إليه، ويقبل بنفسه، ويوقع على الموافقة والتعهدات التي يقرّ عبرها بالموافقة على انتمائه الجديد، فيصبح منتسبا لها، ومن ضمن ملاكها، وأحد أفراد فريقها، له ما لهم، وعليه ما عليهم، وبهذا التوجيه نمنح للموظفين حرية استعمال هذه الكلمة مع أختها **(المنسوب)**،ولا سيما أنَّ **المنتسب** هي الأشهر تداولا، والأكثر استعمالا.

٤- **تحية وتحايا وتحيات**خطأ الأستاذ فليح سوادي استعمال (أطيب التحيات)، معللا تخطئته بقوله: ((التحيات خاصة بالله كما ورد في الأثر: التحيات لله))[25]،وهذا التعليل هو ما كرره الأستاذ رائد رعد[26]في حين استعملها الدكتور سالم محمد في حديثه عن استهلال وعبارة الجمل الافتتاحية[27].واللافت في حرمان الموظفين من استعمال الجمع **(تحيات)** هو ليس مانعا لغويا لجمع تحية أو دلاليا من حيث عدم تحمل هذه الكلمة معنى (السلام)، بل كان مدخلا عقديا، وذلك في الاكتفاء بما ورد في الأثر من أنَّ (التحيات لله)، والاكتفاء بهذه النظرة السريعة غير المتفحصة بدلالات العبارة، وما تحمله من معانٍ، وإبعاد السياق وأثره في توجيه الدلالات، وهذا الاستعجال في إطلاق الأحكام التصحيحية من أكبر مساوئ المتصدّين للتصحيح اللغوي، وما ذهب إليه الاستاذان لم يكن من بنات أفكارهم، بل سبقهم غير واحدٍ من المصححين اللغويين، والمتابعة بلا تمحيص وتدقيق يزيد الخطأ خطأً، ولو كلَّف أحدُهما نفسَه، واطلع على ما ذكره أصحاب المعجمات لوجدوا أنَّ الفارق الدلالي وما تحمله كلمة **(تحية)** من دلالات متعدد كان حاضرا في توجيهاتهم اللغوية، إذ كان السياق ومقصد المتكلم هما الفيصل في تحديد الدلالة المرادة.فالتحية: كلُّ قولٍ أو فعلٍ عند مخاطبة غيرك يُقصَد منه التكريم والاحترام[28]. يقول الجوهري في تعريفها: والتحيةُ: المُلْكُ، قال زهير بن جنابٍ الكلبيّ:

ولكلُّ ما نالَ الفتى قد نِلتُهُ إلّا التحيةْ

ويقال: حيّاكَ اللهُ، أيْ ملَّكَكَ اللهُ، **والتحيات لله**، قال يعقوب: أي المُلك لله[29]،وذكر ابن منظور لها ثلاثة معانٍ، وهي:**المعنى الأول:** السلام، وقد حيَّاه تحيَّةً، وحيَّاك اللهُ تحيةَ المؤمن.**المعنى الثاني:** المُلْك، وقد أورد بيت زهير السابق، وكذلك قول عمرو ابن معديكرب:

أسيرُ به إلى النعمانِ حتى أُنِيخَ على تحيَّتِهِ بجندي

المعنى الثالث: البقاء، ونقل رأي ابن الأعرابي في تفسير التحية في بيت زهير بأنه أراد البقاء؛ لأنَّ زهيرا هذا كان ملكا في قومه، وهو ما نقله عن ابن بَريّ أيضا[30].فنلحظ هنا دقة توجيه تفسير الكلمة بحسب سياقها، والقرائن المتعلقة في النص وخارجه لتحديد الدلالة المرادة، ونقل الأزهري عن الليث في الحديث**(التحيات لله)** معناه: البقاء لله[31]، ويضيف ابن منظور في ذلك((وقال خالد بن يزيد: لو كانت التحية المُلْك لما قيل التحيات لله، والمعنى السلامات من الآفات كلها؛ وجمعها لأنه أراد السلامة من كلّ آفة))[32]، وقد فُسِّر بهذا المعنى بيت زهير أيضا، أي إلّا السلامة من المنية والآفات، فأنَّ أحدا لا يسلم من الموت على طول البقاء، فجعل معنى **التحيات لله**، أيْ السلام له من جميع الآفات التي تلحق العباد من العناء وسائر أرباب الفناء[33].ونلحظ مما سبق أنَّ السياق كان كفيلا بتوجيه دلالة كلمة **(التحيات)**،وهذا ينطبق تمام الانطباق على استعمالها في الكتب الرسمية جمعا لكلمة تحية بالألف والتاء[34]، فحينما يُصَدِّر الموظف كتابه باستعمال**(أطيب التحيات)** فالمعنى واضح بأنه يريد السلام، ولا يقصد المعاني الأُخَر، فضلا عن أننا من الإجحاف أن نجعل من الأثر –النص الديني– معيارا (وحيدا) للتخطئة بحجة أنَّ هنالك ألفاظا مخصوصة لله، ولا يجوز استعمالها للبشر؛ لأنَّ السياق ومدار الاستعمال والقصد هي الفيصل في تحديد الدلالة، بل يجب أن نجعل النص الديني عاملا رئيسا يدعم أحكامنا التصحيحية، ومعيارا أساسيا في التخطئة والتصحيح.

٥- **اتخاذ**شاع وذاع في الكتب الرسمية استعمال المصدر **(اتخاذ)** للدلالة على إلزام المخاطَب بأمرٍ ما، وهذا المصدر هو من الفعل **(اتّخذ)**، وكان جواز استعماله محلَّ خلافٍ ممن تصدّوا للمخاطبات الرسمية، فقد أجازه الأستاذ فليح سوادي، مخطئا استعمال المبني للمجهول من الثلاثي (أخذ)، وذلك حين خطأ قولهم: ...يُصرف بموجبه الإجراءات التي أُخذت، ورأى الصواب هو أن نقول: ((الإجراءات التي تمّ إتخاذها))[35]، وقد

عرض الأستاذ صفاء صابر الاستعمال القرآني لاستعمال الفعل **(اتخذ)**، محاولا إيجاد مسوغ لغوي لإجازته فيما شاع استعماله، وتوصل إلى أنَّ الأفصح والأكثر بلاغة في سياق التعبير عن إصدار القرارات هو الفعل **(اتخذ)** أفضل من أخذ ومأخوذ، فيقال: اتخذ قرارا، والقرار المتخذ؛ لأنَّ القرار يُبنى ويُصنع ويُجعل ويُصار على الصيغة التي يتسنى العمل بموجبها[36]،في حين خطأ استعماله الدكتور علاء حسن معتمدا على معنى الجعل حَسْب، ورأى الصواب أن يقال: إجراء[37]، وهو الرأي نفسه للأستاذ رائد سليم[38].

٦-**تشكَّل ومصدره تشكيل**وهذه من الاستعمالات التي تابع فيها المصححون للكتب الرسمية سابقيهم من المصححين اللغويين، فقد خطأ الدكتور علاء حسن استعمال **(تشكّلت اللجنة)** والصواب لديه: (تألّفت اللجنة)، معللا ذلك بأنَّ معنى شكّل الشيءَ: صوّره[39]،وكان قد سبقه الدكتور سالم محمد في التخطئة من دون أن يعلل[40]،فيما خطأ المصدر **(تشكيل)** الأستاذ رائد رعد كما في قولهم: تشكيل لجنة[41].يجب على المتصدي للتصحيح اللغوي أن لا يغفل عن مستويات اللغة كافة في معالجاته التصحيحية، ولاسيَّما المستوى الدلالي، فهو رافد مهم في إثراء اللغة وتنميتها، ولولاه لما استطاعت العربية من مواجهة التحديات في مختلف أزمانها، والفعل **شكّل ومصدره تشكيل** مثالٌ حيٌّ على هذه المواجهة، إذ وجدنا مسوّغا مجازيا لإجازة استعمال **شكّل وتشكيل** في المعنى المتداول في الكتب الرسمية، يقول ابن منظور ((وشكَّلت المرأةُ شعرَها: ضفرتْ خُصلتين من مُقدَّم رأسها عن يمينٍ وعن شِمالٍ، ثم شدَّتْ بها سائر ذوائبها))[42]،وقد وردت بلا تضعيف كما في بعض المعجمات[43]،وضبطه المعجم الوسيط كما لسان العرب إذ جاء فيه: شكَّلَ الشيءَ: صوّرهُ، وشكَّلَ الزَّهْرَ: أَلَّفَ بين أشكالٍ متنوعة منه، وشكَّلت المرأةُ شعرَها: أشكلته[44].فالمرأة حين تضفر خصلتين من شعرها ثم تشدهما لسائر ذوائبها، وكذلك تجميع الزهر من أشكال متنوعة وجعله في باقة واحدة هو كجمع مجموعة من الموظفين ليكوّنوا مجموعةً واحدةً كباقة الأزهار المتنوعة، فالعلاقة الدلالية موجودة، والمجاز متحصّل، فلا مانع من خلع دلالة جديدة على معنى الفعل(شكَّل) كما يستعمله الموظفون، أمَّا اختلاف ضبط عين الفعل فهذا مما يسهل تسويغه، إذ يمكننا عدّ التضعيف للتكثير وللمبالغة وزيادة المعنى، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وهو ما اعتمد عليه الدكتور أحمد مختار عمر في إجازة استعمال شكَّل الأستاذ الجملةَ، فضلا عن مجيء فعّل بمعنى فعَل بكثرة[45].

٧-**لغاية**خطأ الأستاذ صفاء ما يشيع في كتب المخاطبات من استعمال**(لغاية)** في التواريخ، كقولهم: مُنِحَ الموظف إجازة اعتيادية للمدة من ٢٠٢٠/١٢/١ **ولغاية** ٢٠٢٠/١٢/٢٠، وذكر مجموعة من المخالفات لقواعد اللغة وأعرافها الفصيحة، منها عدم إعرابها، ومنها أنَّ الغاية تشمل الابتداء والانتهاء والمدة المحصورة بينهما، ولذلك يجب الابتعاد عنها، فضلا عن توافر البدائل الفصيحة والصحيحة التي تؤدي المعنى؛ لأن فيها((من الضعف والركاكة والغموض والازدواجية والاضطراب))[46]،وذكر بدائل ثلاثة وهي(حتى، إلى، الشَّرَطة –)والبحث وهو يخوض في مطاوي كتب التصحيح لبيان الصراع بين استعمال الصحيح والفصيح، وجد أنَّ هذا الاستعمال يمكننا إجازته؛ لأنه يمتلك مقومات الصحة اللغوية، فضلا عن دعم الشيوع له، وما جرت عليه أصابع الطابعين، وحين مطالعتنا للمعجمات اللغوية لم نجد ما بيّنه الباحث في أنَّ الغاية تدل على المراحل الثلاث، ولا نعلم من أين أتى به، فكلّ ما وقع تحت أيدينا من معجمات دلّت على أنَّ الغاية تدل على الانتهاء، فهي تعني مدى الشيء[47]، وغاية الشيء منتهاه[48]، ويقول الزبيدي:((وغايتك أن تفعل كذا: أي نهايةُ طاقتك أو فعلك))[49]، وجاء في المعجم الوسيط: الغاية :النهاية والآخر. فغايةُ كلُّ شيء: نهايته وآخره[50]فدلالة كلمة الغاية على النهاية واضحة جليّة لا لَبسَ فيها، والمقصود من استعمال الموظفين لها هو لنهاية التاريخ الذي بعدها، فحينما نقول: من ٢٠٢٤/١٢/١ لغاية ٢٠٢٤/١٢/١٨ يكون المعنى إلى انتهاء يوم ١٨، وقد استعمل الغاية في هذا المعنى ابن دريد في جمهرته كثيرا في شرحه للكلمات كقوله: والنُّهْية: الغاية، وكل شيء انتهيت إليه فهو نُهْية، والشأو: الغاية. بلغ شأوه أي غايته، والهَرَم: بلوغ الغاية في السنّ، ويوم أرْوَنانٌ: إذا بلغ الغاية في الشدة والكَرْب، وبلغ السيل الزُّبى: إذا بلغ الغاية[51].إنَّ الارتكاز على وجود البدائل الفصيحة والصحيحة –بحسب وجهة نظر المصحح– لتخطئة استعمالٍ له من الصحة ما يجوزه فيه تضييق على المنشئين، وأفواه المتكلمين، وأسلات أقلام الكاتبين، وأصابع الطابعين، مع تسليمنا بفصاحة البدائل أصلا؛ لأنَّ هذه التواريخ لم تكن مستعمله في زمن الفصاحة، فضلا عن علاقة الشَّرَطة (–)، فما دامت البدائل المقترحة اكتسبت صفة الصحة فلا مانع من إضافة استعمال رابع لنُتيح للموظف بدائل متعددة يستعمل أيّها شاء.

النتائج

بعد جولتنا في الكتب التي تصدَّت للتصحيح اللغوي في كتب المخاطبات الرسمية، توصلنا إلى النتائج الآتية:

١-إنَّ قسما من المتصدّين للأخطاء في الكتب الرسمية هم ليسوا من أهل التخصص بعلوم العربية.

٢-تكرار الأحكام نفسها بلا تدقيق وتمحيص، بل في كثير منها لا تُنسب لصاحبها.

٣-الالتزام بلغة القرآن الكريم بوصفها معيارا وحيدا للتصحيح هو منهج لا يتوافق مع التحديات التي نواجهها للتصدي لشيوع الخطأ في الكتاب الرسمي.

٤-يجب إعمال القياس والإفادة من نواميس اللغة بكل إمكاناتها لتوفير بدائل مناسبة، وتصويب ما شاع مما يُتَصَّور أنه خطأ.

٥-لا يجوز إغفال قرارات المجامع اللغوية، بل يجزم البحث إنَّ أيّ مصححٍ لا يطلع على هذه القرارات وما يُكتب فيها من بحوث ومقالات وتعقيبات في جلسات المجامع والاطلاع على تفصيلات اتخاذ القرار، فهو مصحح فاقد للشرعية التصحيحية، وعدته لا نفع فيها؛ لأنها ستعطي أحكاما عرجاء.

٦-يجب وضع ضوابط يقررها المجمع العلمي العراقي تكون ملزمة لكلّ كتابٍ يُنشر لتصحيح الأخطاء في المخاطبات الرسمية لمحاولة ضبط الانفلات في الكتابة في هذا المجال.

٧-إنَّ إتاحة بدائل متعددة للموظفين في استعمالهم لا يعني التشتت والضياع اللغوي، بل يجب أن ننظر إليه بصفته عاملَ قوةٍ يُحسب للغة العربية.

هوامش البحث

[1]) عبارات وأخطاء لغوية شائعة:٩، والسلامة اللغوية:١٠٨، ومعين الموظف :٦٩، وتصويب العبارات اللغوية الشائعة: ٩

[2]) إضاءات : ١١٣-١١٤

[3]) ينظر معجم الصواب اللغوي: فقرة ٣٦٤٥.

[4]) الصحاح : عمم/٧٤٣،وينظر القاموس المحيط :عمم/١١٤١،وتاج العروس،عمم،١٣٢/٢١

[5]) البيت في لسان العرب:٣١١٣/٤.

[6]) ينظر محاضر الجلسات للدورة المجمع العاشرة ، ومجموعة القرارات العلمية في ثلاثين عاما:٥٥.

[7]) محاضر الجلسة الثامنة من الدورة الحادية عشرة، ومجموعة القرارات العلمية في ثلاثين عاما:٥٥.

[8]) ينظر قرار مجمع اللغة المصري في دورته السادسة والأربعين، وينظر بحث الدكتور محمد شوقي أمين في الدورة نفسها الموسوم ب (تصويب كلمات مزيدة بالهمزة)،كتاب الالفاظ والأساليب:١٦٦/٢-١٧٠

[9]) ينظر إضاءات: ١١٣-١١٤، والملاحظ أن الباحث قد كرر أغلب ما قاله الدكتور هادي حسن حمودي حينما فصّل في هذه المسألة متبنيا رأيه من دون الإشارة إليه، ينظر مقالة دكتور هادي في جريدة القدس العربي في ٩ ديسمبر ٢٠١٦، تحت عنوان (تعميم لا إعمام).

[10]) ينظر شرح الرضي على الشافية:٦٢/١، ولا يخفى على أحد أن العربية قد أُلفت فيها كثير من الكتب حملت عنوان (فعلت وأفعلت).

[11]) ينظر إضاءات:١١٤.

[12]) وكان رئيس المجمع العلمي العراقي استاذنا المرحوم الدكتور أحمد مطلوب يجيز استعمال المصدرين، في حوار خاص معه: مدوّنتي.

[13]) عبارات وأخطاء لغوية شائعة:٩.

[14]) السلامة اللغوية:١١٤.

[15]) معين الموظف:٧٤.

[16]) إضاءات:٩٤، لكنه وصفه التذكير في موطن آخر في الكتاب نفسه بأنه صيغة جائزة بشرط المطابقة في السياق نفسه:١٣٥.

[17]) كتاب في أصول اللغة:٥٩/٣.

[18]) م.ن: ٦٣/٣

[19]) ينظر المذكر والمؤنث للفراء : ٥٥.

[20]) ينظر المصباح المنير: أمم/٢٤، وينظر قوله في شفاء الغليل: ٢٣٨.

[21]) عبارات وأخطاء لغوية شائعة : ٩.

[22]) ينظر: معين الموظف:٧١.

[23]) أساس البلاغة:٧٤٨.

[24]) لسان العرب، نسب: ٤٤٠٥/٦، وينظر تاج العروس، نسب:٢٦٢/٤.

[25]) عبارات وأخطاء لغوية شائعة:١٠.وينظر تصويبات لغوية : ٢٢.

[26]) ينظر معين الموظف:٦٧.

[27]) ينظرالمرشد:٧٥.

[28]) موسوعة المصطلحات الإسلامية : ٨٧.

[29]) ينظر، الصحاح: حيي/٢٧٩.

[30]) ينظر لسان العرب، حيي:١٠٧٨/٢، وينظر القاموس المحيط، حيي١٢٧٨، وتاج العروس، حيي:١٥٥/٢٧

[31]) تهذيب اللغة، حيي:٢٢١/٤.

[32]) لسان العرب، حيي:١٠٧٩/٢

[33]) ينظر تهذيب اللغة، حيي:٢٢٢/٤، ولسان العرب، حيي:١٠٧٩/٢

[34]) ينظر معجم الصواب اللغوي:١٦٧، واستند الدكتور احمد مختار عمر على قرار مجمع اللغة العربية المصري في جواز تثنية المصدر وجمعه حينما تختلف أنواعه.

[35]) عبارات وأخطاء لغوية شائعة:١٣، ونلحظ استعماله همزة القطع مع اتخاذ وهو مصدر خماسي، فضلا عن استعماله لغة (تمّ) كما أسماها الدكتور نعمة رحيم العزاوي، ينظر التعبير الصحيح، د.نعمة رحيم العزاوي:٣٣.

[36]) ينظر إضاءات:١٠٤–١٠٥.

[37]) السلامة اللغوية:١٠٢.

[38]) ينظر معين الموظف:٦٧، ومن المانعين لاستعمال **اتخاذ** أ.د. محمد حسين آل ياسين رئيس المجمع العلمي العراقي، ورأى أن يقال: يُعمل أو يُنفذ أو يُطبق أو يُستعمل أو يُتحرى، ينظر صفحة الفيس بوك الرسمية للدكتور محمد حسين آل ياسين بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/٢٠٢٤،غير أن ما جاء في كتاب تصويبات لغوية قد خالف استعمال إجراء ورأي الصواب أن يقال: تفضلوا بالإيعاز لأخذ ما يقتضي، أو وأخذ ما يقتضي، معللا بأن استعمال (وإجراء اللازم) كأن الذي وجهنا له الكتاب لم يطلع على مضمونه، تصويبات لغوية: ١٠.

[39]) السلامة اللغوية:١٠٨.

[40]) ينظر المرشد:١٣٧.

[41]) ينظر معين الموظف:٧٠.

[42]) لسان العرب، شكل:٢٣١١/٤.

[43]) ينظر المحكم، شكل:٦٨٧/٦، وكتاب الأفعال لابن القطاع:١٧٩/٢، وتاج العروس، شكل:٢٧١/٢٩.

[44]) ينظر المعجم الوسيط، شكل/٤٩١.

[45]) ينظر معجم الصواب اللغوي:٣٦٥.

[46]) إضاءات:١٣٣.

[47]) ينظر الصحاح، غيي/٧٩٢ ولسان العرب، غيي:٣٢٦٦/٥، والقاموس المحيط، غيي/١٣٢٠.

[48]) ينظر المحكم والمحيط الأعظم، غيي: ٢٥٤/٤.

[49]) تاج العروس، غيي:٢٠٥/٣٩.

[50]) المعجم الوسيط، غيي/٦٦٩.

[51]) ينظر جمهرة اللغة/ نهي، شأو، هرم، رون، زبي.

المصادر والمراجع

١- أساس البلاغة، الزمخشري، دار إحياء التراث اللغوي، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

٢- إضاءات لغوية في المخاطبات الإدارية ،أ. صفاء صابر مجيد البياتي، المجمع العلمي العراقي، العراق،ط١، ٢٠٢٣.

٣- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي، طبعة الكويت،١٩٦٥،وطبعة دار الفكر بيروت،ط١، ٢٠٠٥.

٤- تصويب العبارات اللغوية الشائعة، إعداد مكتب الأمين العام لمجلس الوزراء، ط١، ٢٠٢٢.

٥- التعبير الصحيح، د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠١.
٦- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، الدار لمصرية للتأليف والترجمة، (د،ط)،١٩٦٤.
٧- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين،بيروت،ط١، ١٩٨٧.
٨- الصحاح، للجوهري، اعتنى به خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت،ط٣، ٢٠٠٨.
٩- السلامة اللغوية للموظفين والأقسام غير الاختصاص، د.علاء حسن مشكور، مكتبة آفاق،بغداد،ط١، ٢٠٢٣.
١٠-شرح شافية ابن الحاجب، للشريف الرضي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١
١١-شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، للخفاجي، الطبعة الحجرية.
١٢-عبارات وأخطاء لغوية شائعة في المكاتبات الرسمية، أ. فليح سوادي، شركة الديوان للطباعة، بغداد،ط١، ٢٠١٤.
١٣-في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية في القاهرة،
١٤-القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة،ط١، ٢٠٠٩.
١٥-كتاب الأفعال لابن القطاع، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٦٠هجرية.
١٦-كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية في القاهرة،(د.ط)،١٩٧٦.
١٧-لسان العرب، لابن منظور، دار صادر،بيروت،ط٣، ١٩٩٤.
١٨-مجلة القدس العربي الإلكترونية
١٩-مجموعة القرارات العلمية في ثلاثين عاما، مجمع اللغة العربية في القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط١، ١٩٦٣.
٢٠-محاضر جلسات مجمع اللغة العربية في القاهرة (د. ط).
٢١-المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
٢٢-المذكر والمؤنث، للفرّاء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، (د.ط)١٩٨٩.
٢٣-المرشد في المخاطبات الإدارية والوظيفية، د.سالم محمد عبود، دار الكتور،بغداد،ط٥، ٢٠٢٣.
٢٤-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، تحقيق د.عبد العظيم الشناوي،دار المعارف،القاهرة،ط١، ١٩٩٧.
٢٥-معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة،ط١، ٢٠٠٨.
٢٦-المعجم الوسيط، مجمع اللغة القاهري، دار الدعوة،(د.ط) ١٩٨٨.
٢٧-معين الموظف في كيفية إعداد المراسلات وتلافي الأخطاء الشائعة في كتابة الكتب الرسمية، الحقوقي رائد رعد سليم الحسيني، مكتبة التشريع القانوني،بغداد،ط١، ٢٠٢٣.
٢٨-موسوعة المصطلحات الإسلامية، مؤسسة رواد للترجمة(د.ط).

Sources and References

-١Basis of Rhetoric, Al-Zamakhshari, Dar Ihya Al-Turath Al-Lughawi, Beirut, 1st ed., 2001.
-٢Linguistic Illuminations in Administrative Correspondence, Prof. Safaa Saber Majeed Al-Bayati, Iraqi Scientific Academy, Iraq, 1st ed., 2023.
-٣Taj Al-Arous from the Jewels of the Dictionary, by Al-Zubaidi, Kuwait edition, 1965, and Dar Al-Fikr edition, Beirut, 1st ed., 2005.
-٤Correction of Common Linguistic Expressions, prepared by the Office of the Secretary-General of the Council of Ministers, 1st ed., 2022.
-٥Correct Expression, Dr. Nimah Rahim Al-Azzawi, General Cultural Affairs House, Baghdad, 1st ed., 2001.
-٦Tahdhib Al-Lugha, by Al-Azhari, edited by Abdul Salam Haroun, Egyptian House for Authorship and Translation, (n.d.), 1964.
-٧Jamharat Al-Lugha, by Ibn Duraid, edited by Dr. Ramzi Munir Baalbaki, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 1st ed., 1987.
-٨Al-Sahah, by Al-Jawhari, edited by Khalil Mamoun Shiha, Dar Al-Ma'rifah, Beirut, 3rd ed., 2008.
-٩Linguistic Safety for Employees and Non-Specialized Departments, Dr. Alaa Hassan Mashkoor, Afaq Library, Baghdad, 1st ed., 2023.

-١٠Sharh Shafiyyah Ibn Al-Hajeb, by Al-Sharif Al-Radi, edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, 1st ed.
-١١Shifa Al-Ghaleel fi Kalam Al-Arab min Al-Dakhil, by Al-Khafaji, lithographic edition.
-١٢Common Expressions and Linguistic Errors in Official Correspondence, A. Falih Suwadi, Al-Diwan Printing Company, Baghdad, 1st ed., 2014.
-١٣In the Origins of Language, the Arabic Language Academy in Cairo,
-١٤Al-Qamoos Al-Muhit, by Al-Fayruzabadi, edited by the Heritage Verification Office, Al-Risala Foundation, 1st ed., 2009.
-١٥The Book of Verbs by Ibn Al-Qatta, Ottoman Encyclopedia, 1st ed., 1360 AH.
-١٦The Book of Words and Styles, the Arabic Language Academy in Cairo, (n.d.), 1976.
-١٧Lisan Al-Arab, by Ibn Manzur, Dar Sadir, Beirut, 3rd ed., 1994.
-١٨Al-Quds Al-Arabi Electronic Magazine
-١٩Collection of Scientific Decisions in Thirty Years, the Arabic Language Academy in Cairo, the General Authority for Amiri Printing Affairs, 1st ed., 1963.
-٢٠Minutes of the Sessions of the Arabic Language Academy in Cairo (n.d.).
-٢١Al-Muhkam and Al-Muhit Al-A'zam, by Ibn Sidah, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 2000.
-٢٢Al-Mudhakkar and Al-Mu'annath, by Al-Farra', edited by Dr. Ramadan Abdel Tawab, Cairo, (n.d.) 1989.
-٢٣The Guide to Administrative and Functional Correspondence, Dr. Salem Muhammad Abboud, Dar Al-Kutur, Baghdad, 5th ed., 2023.
-٢٤Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabeer, by Al-Fayoumi, edited by Dr. Abdul-Azim Al-Shinnawi, Dar Al-Maaref, Cairo, 1st ed., 1997.
-٢٥Dictionary of Linguistic Correctness, Guide for the Arab Intellectual, Dr. Ahmed Mukhtar Omar, Alam Al-Kutub, Cairo, 1st ed., 2008.
-٢٦Al-Mu'jam Al-Wasit, Cairo Language Academy, Dar Al-Da'wa, (n.d.) 1988.
-٢٧Ma'in Al-Muwatif in How to Prepare Correspondence and Avoid Common Errors in Writing Official Letters, Legal Expert Raed Raad Salim Al-Hussaini, Legal Legislation Library, Baghdad, 1st ed., 2023.
-٢٨Encyclopedia of Islamic Terminology, Rawad Foundation for Translation (n.d.).